الحكومات وشرائعها

عرف الانسان منذ نشأته ان الاتحاد وسيلة لنيل سعادته ووسيلة للحصول على مراده فمال بالفطرة الى الاجتماع تكافلاً في ما يتعلق بامر معيشته من مجلوب ومرحال ومأكل ومشرب ودعاه الى ذلك داعي العجز والتقصير عن القيام بمقتضيات حياته العادية كالصناعة والزراعة على اختلاف اصنافها والعلم على تعدد انواعه فكان اجتماعه ضرورياً مؤيداً بارادته ورغبته عبرت عنه الحكماء بقولهم الانسان مدني بالطبع اي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم .

ولما كان الانسان ميالاً بالطبع الى الظلم والعدوان كان من الضروري لاجتماعه وجوب وجود وازع يدفع بعض الناس عن بعض ويهتم باصلاح شؤونهم واحوالهم ومعيشتهم والا تضعضعت دعائم العمران ووهت اسبابه وقواعده لانه ليس من الممكن عقلياً اجتماع افراد بدون اتفاق فيما بينهم على كيفية نيل المطالب واقتسام الرزق ولا يمكن ذلك الاتفاق الا بوجود وازع عادل يحدد حقوق كل فرد وواجباته طبقاً للروابط الدينية الاجتماعية تعرف الآن بالشريعة وهي وان اختلفت مبدأً باختلاف العادة والمكان لا تختلف غاية وهي المحافظة على حقوق الانسان ابقاء المجتمع البشري كما قال العلامة ابن خلدون في مقدمته : « ولكي يتم للانسان الاجتماع لابد له من سنن يكفلها ولابد من العمل بهذه السنن اي مراعاة مصالح الجمهور المتبادلة ولابد من احترامها كذلك والا انفصمت عروة الاجتماع وتداعت دعائمه . ولكن لما كان الانسان كثيراً ما لا يسلك من نفسه الطرق المثلى المؤدية الى ذلك اما عن عمد او عن غرور او عن جهل وذهول كان لا بد له من اقامة قوة يناط بها المحافظة على المقرر من السنن والاقتصاص ممن يحيد عن جادتها والا آل به الحال الى الفوضى اي لابد له من وازع يكون عنه اذا لم يمكن ان يكون من سواه يدفع عدوان بعضه عن بعض ويهتم باصلاح شؤونهم » اه

فهكذا نشأت الشرائع والحكومات ولم تكن الاولى بداءة بدء سوى مجموع عوائد وآداب بعضها ما فرضته الاديان واخرى ما اقتضته الاحوال بالتابعة فقط ثم اخذت ترتقي بعدئذ بارتقاء الانسان الى ان وصلت الى ما هي عليه الآن كما انه « لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان » .

فما الشريعة سوى خطة تسير الحكومة بموجبها لتحدد حقوق الرعية وهي مسؤولة

بالطبع لدى هذه السلطة عما تفعل بالنظر الى رعاياها كما ان ارباب العائلات مسؤولون لدى الحكومة عما يفعلون بالنظر الى عائلاتهم لان تبعة الحكومة اعم من واجب ارباب العائلات لان رب العائلة يملك امرته وهو مسؤول عنها [illegible] في حين ان الرعية للحكومة والرعية مجموع أسر عديدة فتكون مسؤولة لها والوطن كما قال ارسطو: «العالم بستان سياجه الدولة والدولة سلطان تحيا به السنة والسنة سياسة يسوسها الملك والملك نظام يعضده الجند والجند اعوان يكفلهم المال والمال رزق تجمعه الرعية والرعية عبيد يكنفهم العدل والعدل مألوف وبه قوام العالم» .

فينتج اذن مما تقدم ان نشوء الشرائع والحكومات كان قديماً قدم اول اجتماع نظراً لما في طبيعة الانسان الحيوانية من الاثرة والعدوان التي تحول دون اجتماعه وتآلفه لولا حاكم عادل يحدد لكل حقوقه حسب الشرائع المفروضة فتاريخ الشرائع مرتبط بتاريخ الحكومات وتاريخ الاجتماع البشري كل الارتباط اي لا يمكن الاجتماع دون الحكومات تحفظ كيانه وتذب عن حماه وتدفع عن حوزته ولم تكن الحكومات دون الشرائع التي بموجبها تتحدد السلطة وتضبط حقوق الجميع ولم تكن الشريعة بدون حكومة تنفذ احكامها ولم تكن الحكومة بدون شريعة تحكم بها كما قال الموبذان بن بهرام في حكاية البوم التي نقلها المسعودي: «ايها الملك لا يتم عز الملك الا بالشريعة ولا قوام للشريعة الا بالملك ولا عز للملك الا بالرجال ولا قوام للرجال الا بالمال ولا سبيل الى المال الا بالعمارة ولا سبيل للعمارة الا بالعدل والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب وبه قوام العالم» . اهـ

على ان الشريعة لم تكن بادئ بدء سوى مجموع آداب وعوائد اقتضت الاحوال باتباعها عفواً ثم اخذت ترتقي بارتقاء الانسان الى ان وصلت الى ما هي عليه الآن من الرقي والصلاح فهي اذن مرآة صافية ينعكس عليها مركز الامة في السلم الاجتماعي كما ينعكس عليها ايضاً من عوائدها واخلاقها ما يظهر لنا تأخرها او تقدمها . فمن اطلع على شرائع الفرس والهنود قديماً وافريقية [illegible] مثلاً في القرن الماضي ووقف على ما حوته شرائعهم من ضروب جلد المجرم والقتل وصنوف [illegible] بين ان يطرحوه حياً في الرماد حتى يموت مخنوقاً الى غير ذلك من الفظائع الجنائية كأن يلقوا المجرم الى السباع او يمزقوا جسده بالكلاليب او يحرقوه حياً او يشدوا الرجلين الى [illegible] تمزيق المجرم بالقتل [illegible] عرف حق المعرفة [illegible] وقسوة قلوبهم وفظاظة اكبادهم

وحكم حكمًا باتًا على تلك الامم بسكرة الجهل وتسكعها في مهامه الجهول لان قساوتها وانحطاط اخلاقها وعوائدها كانت تحل في شرائعها بأجلى بيان على انها تحت وقر الجهل ووراء ظل الارتقاء .

واذا رجعنا بفكرتنا الى كثير من شرائع امم اوربا المتمدنة الآن كانكلترا وفرنسا والمانيا وغيرها من امم العالم المتمدين كاميركا وخصوصًا شرائع مملكتنا العثمانية نحكم بالطبع على وجوب رقي تلك الامم لما يتجلى منعكسًا على مرآة شرائعهم الصافية من حسن العوائد وطيب الاخلاق ما يضطرنا ان نقول بارتقاء تلك الامم طبقًا لارتقاء شرائعها . ولكن لماذا لا يصدق هذا الحكم على امتنا العثمانية وشريعتها من احسن الشرائع ونظامها من اقوم النظامات ؟ لماذا لا يصدق علينا هذا الحكم بل لماذا نحن في تأخر ؟ الاننا من جنسية غير جنسيتهم ونحن ذرية الذين اشتهروا بالصناعة والتجارة والحماسة والشجاعة والفتوحات والفصاحة والمدنية والحكمة ؟ ام لانهم اقرب منا استعدادًا للارتقاء ونحن من القوم الذين افاض الله عليهم من بركات الحجى ما اقام لهم الاندماج في سلك الرتبة الاولى بين مراتب بني آدم ؟ كلا ليست هذه من الاسباب التي اودت بامتنا بعد ان كان لها من بسطة الملك واستفحال الكلمة ونفوذ الشوكة ما لم تصل اليه امة من امم اوربا المراقية . ولكن هو ضعف الادارة في الاعمال وعدم تنفيذنا الاوامر الشرعية والقوانين المفروضة وقلة رجالنا الامناء المخلصين كانت من جملة امراضنا الاجتماعية فاذن كما قيل كبار الاعمال لصغار الرجال اي وضعنا الشيء في غير موضعه فاصبح الوالي ظالمًا والقاضي محابيًا والجندي خائنًا واوامر الشريعة لهوًا لا يعمل به ولا ينفذ فلا بدع اذا فسدت الامة بفساد الحكومة التي هي بمنزلة الرأس منها وقد اجاد القائل :

واذا رأيت الرأس وهو مهشم   ايقنت منه تهشم الاعضاء

وهكذا يستنتج ان سلامة الوجود موقوف على سلامة النظام وسلامة النظام يكفله حسن العمل وذلك مترتب بالطبع على ادارة منتظمة حسنة تصدر من رجال مخلصين امناء لان الادارة ميزان كل حكومة وقوام كل مملكة كما ان الرجال سياج الامة يذبون عن حوضها ويدرؤون طوارقها فيذهبون بها من غمرات الجهل الى سواحل النظام والسعة كما قال انو شروان « الملك بالجند والجند بالمال والمال بالخراج والخراج بالعمارة والعمارة بالعدل والعدل باصلاح العمال واستقامتهم وتنفيذهم اوامر الشريعة المفروضة من الله » .

فاذا كانت شريعتنا من اقوم الشرائع ونظامنا من احسن النظامات وحكومتنا لا تعمل به فهو لغو ومعتبر حتى تسير بموجبه الحكام فتحدد بالسوية حقوق السكان وواجباتهم · التعليم اجباري بمملكتنا المحروسة ولكن من يرد عليه هذا الامر ولا يسقط في يده ومن يعمل به من الحكومة ؟ توسيع الطرق وتطهير الشوارع وتسهيل اسباب النقل ومراقبة اسعار ضروريات الانسان من واجبات المجلس البلدي في كل ولاية مثلاً ولكن هل تسير اعضاؤه على حسب واجباتهم فتحافظ على راحة الشعب ورفاهته وتوسيع الطرق وتطهير الشوارع حتى قال بهم احدهم مرة « ان اهالي دمشق تود لو تزرع الاشجار في شوارعها لتكثر الامطار فتحمي من الغبار الذي لا يكنسه غير مياه السماء » ·

شريعتنا تحرم الرشوة بالطبع فتقول « ما حرم اخذه حرم اعطاؤه » ولكن العاملين بها قلبوا الآية فحللوا الاخذ والعطاء ·· التصرف على الرعية — كما ورد في القانون — منوط بالمصلحة فيلزم ان يولى في المناصب اهلها ولا يكلف الناس ما لا يحتمل ويدفع الظالم عن المظلوم ويؤمن السبل ويدفع الاذى ولكننا نحن نقلد الوظائف لمن لا يصلح لها فنضع الشيء غير موضعه ونساعد الظالم على المظلوم وان كنا ندري بان ذلك مبدأ الخلل ·

وخلاصة القول ان شريعتنا من احسن الشرائع واقومها لو عمل بموجبها ولكن فساداً طرأ على افكار العاملين بها فغيروا المعاني وصحفوا الالفاظ وحرفوها طبقاً لآرائهم ومقاصدهم ·

الكلية ببيروت — حبيب جرجي كالة